

ملاحظات حول بعض مشاكل البحث الفلسفي

د/ ميسوم عمور

أستاذ محاضر "ب"

بجامعة الجليلي بونعامه - خميس مليانة

مقدمة:

إن الحديث عن منهج في الفلسفة يقتضي الانطلاق من تحديد أولي لماهية الفلسفة في حد ذاتها، فبينما تتحدد اغلب العلوم من خلال موضوعاتها، تبدو الفلسفة مرتبطة بالحرية والتعدد، أي حرية التساؤل والنظر النقدي في مختلف نتائج الثقافة الإنسانية ومشاكل الواقع الاجتماعي، هذه الحرية التي يبدو لأول وهلة أنها تتعارض مع ما يتضمنه مفهوم المنهج من طابع إلزامي يرسم حدود التفكير ومعالم الطريق وغاياته ومراحلها. وبينما يحيل مفهوم المنهج إلى النتائج أو الأجوبة، تبدو الفلسفة مشروطة بحالة من الارتياح والحذر مما قد تحمله هذه النتائج من طمأنينة قد تتحول إلى قناعات دوغمائية ساكنة.

وأما التعدد الذي يرتبط بالفلسفة فالمقصود به اختلاف التيارات والفلسفات التي يتداخل فيها المحتوى التصوري والمعرفي بطرق اكتشافه والوصول إليه أو وسائل عرضه وتبليغه وأساليب تبريره وإعطائه القدر المطلوب والكافي من المعقولة و المقبولة.

لذلك قد يستغرب الكثير من وجود بعض المواقف التي تنكر إمكانية قيام منهج خاص في الفلسفة على أساس أن هذه الأمر يقتضي وجود أرضية منهجية مشتركة بين كل الفلسفات وهذا ما يكذبه تاريخ الفلسفة أو على الأقل يجعل من الصعب التسليم به.

إن الفلاسفة الذين ثاروا ضد أفكار بعضهم البعض وحاولوا تقويض الفلسفات التي سبقتهم أو عاصرتهم لم يفصلوا كثيرا في تلك الفلسفات بين محتواها وطريقة بنائها و عرضها، لقد توجهوا بالنقد إلى الأفكار والمناهج في آن واحد .

والمفكرون والمصلحون الذين كان لهم تأثير بارز و ثوري في محيطهم، لم يفعلوا ذلك إلا عندما فكروا خارج الصندوق كما يقول علماء النفس، أي عندما فكروا بطريقة مختلفة عما هو سائد في عصرهم من قواعد ومقررات كان مطلوبا التقيد بها بشكل تعليمي إلزامي يحدد ما ينبغي أن يكون وما ينبغي ألا يكون .

من هنا يبدو أن كل فلسفة تتضمن بمعنى ما منهجيتها الخاصة² بوصفها خطابا في الحقيقة يهدف إلى التفسير أو البناء أو النقد أو يحاول التأسيس النظري الميتافيزيقي أو

1- مثل الفيلسوف الفرنسي (اريك فال Eric Weil) - انظر : الطاهر واعزيز : المناهج الفلسفية ، المركز الثقافي العربي، بيروت ، الدار البيضاء ، ط 1 ، 1990، ص 16-17 .

2 - "إن كل فلسفة تؤثر أنماطا من الحجج وتبعد أخرى، بل إننا قد نجد مدرسة أو جيلا يهيمن عليه ويطبعه شكل من أشكال الاستدلال ،أو حيلة من حيل المنطق ، فلا يوجد منطق خاص بالفلسفة ومحدد في بعض الأنماط، ويشكل تقنية كلية تتحكم في جميع الفلسفات، انه لا توجد بنية عامة، وإنما بنيات خاصة بكل فلسفة، ولا تنفصل عما يرتبط بها من محتوى " - الطاهر واعزيز ، المناهج الفلسفية،

المساهمة في خلق قناعات عامة تمثل ارتباط الفلسفة بوظيفتها الاجتماعية كما رأى ماركس وأتباعه.

في هذا الصدد، يقسم الباحثون الإنتاج الفلسفي إلى قسمين : إنتاج فلسفي إبداعي وإنتاج فلسفي تاريخي، على أساس أن " كل بحث فلسفي إما أن يقدم معرفة عقلية مستمدة من المبادئ وإما أن يقدم معرفة تاريخية مستمدة من النتائج " ¹ والمقصود بالإبداع الفلسفي هو تقديم تصور جديد أو تفسير جديد لأمر من الأمور.

يبقى إذن أن نقول إن اغلب الأبحاث الفلسفية الراهنة إن لم تكن كلها هي أبحاث تنتمي إلى الصنف الثاني. أي أنها أبحاث ذات طبيعة تاريخية تتناول نتائج الإبداعات الفلسفية أو تقارن بينها أو تحللها وتحاول الوقوف على دلالاتها وتأويلاتها المشروعة أو ما يلزم عنها في سياق مشكلة فلسفية ما.

مع الاعتراف بان هذا النوع من البحوث الفلسفية قد يتضمن بمعنى ما جانبا إبداعيا يتمثل في الاهتمام إلى تفسير جديد أكثر مصداقية وإقناعا من غيره أو الحصول على نصوص جديدة تسهم في تعميق الرؤية التي يكونها الباحث عن الموضوع الذي يتناوله.

على أنه، وبوجه عام، يكتسي الجانب التوثيقي في النوع الثاني من البحوث الفلسفية قيمة منهجية خاصة لا يمكن التساهل معها.

1 - محمود يعقوبي، أصول الخطاب الفلسفي - محاولة في المنهجية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 22.

لا تحاول هذه الورقة البحثية تقديم عرض تاريخي أو نظري خاص عن مشكلة منهجية تقنية معينة، بقدر ما تحاول أن تعطي ملاحظات منهجية عامة ومتفرقة تتعلق بمشاكل البحث الفلسفي استنادا إلى تجارب سابقة في المناقشة والإشراف.

وذلك انطلاقا من قناعة خاصة، وهي أن الوقوف على بعض الأخطاء المنهجية الملموسة التي تتكرر في أعمال الطلبة الباحثين ومحاولة فتح نقاش صريح حولها والتنبيه إليها، قد يكون له من الأثر الإيجابي ما لا يكون للعروض النظرية التي لا تخلو منها جميع الدراسات المتخصصة في الجانب النظري من الدرس المنهجي في البحوث الإنسانية بوجه عام والبحوث الفلسفية منها بوجه خاص.

ولا شك في أن حديث الإنسان عن أشياء لمسها وعاشها بنفسه في البحوث والمذكرات التي مرت به إشرافا أو مناقشة أو قراءة سيكون حديثا لا يفتقر إلى تلك الحرارة التي تكاد تكون غائبة أو منعدمة في غالب ما كتب في منهجية البحث بطريقة نظرية تقريرية عامة.

لهذا ارتأيت أن أخصص هذه المداخلة إلى عرض بعض الملاحظات العامة والمختصرة حول مشاكل البحث الفلسفي، وهي ملاحظات تتناول بعض ما لمسته من هفوات و أخطاء يتداخل فيها المنهجي بالمعرفي واللغوي والمنطقي، تداخلا يثبت أنه من الصعوبة بمكان أن نتناول جانبا واحدا و نركز عليه على حساب الجوانب الأخرى من البحث أو أن نقوم بعملية فصل دقيق و واضح يحدد استقلال أحد هذه الجوانب عن غيره في الحكم على قيمة البحث بوجه عام .

تحدث هذه المداخلة إذن عن بعض ما يبدو أخطاء منهجية في بحوث الطلبة، وعن بعض الشروط التي تستدعيها صفة الباحث في حد ذاته.

وسيلاحظ القارئ لهذه الصفحات أن الملاحظات تحاول أن تجمع قدر الإمكان بين القاعدة المنهجية النظرية العامة والمثال العيني التطبيقي المأخوذ من نماذج بحثية سبق مناقشتها أو الإشراف عليها.

حول بعض مشاكل البحث الفلسفي.

يمكن القول بداية إنّ أبرز وأهم مشكلة تعترض البحث الفلسفي عندنا هي في المقام الأول: مشكلة ثقافة الباحث.

ونعني بها التحكم في الشروط اللغوية والمعرفية والمنطقية التي يقتضيها البحث الفلسفي نفسه. وذلك لان إغفال هذا الجانب وتضخيم الجوانب التقنية في البحث الأكاديمي من شأنه أن يولّد نوعاً من المناخ البحثي الذي يفتقر إلى جدية الطرح واستقامة التعبير ووضوح المطلوب والإحاطة المعرفية بموضوع البحث، لتجد لجان المناقشة نفسها في غالب الأحيان - وهذا هو الواقع للأسف - ملزمة بان تقوم بمهمة التحقيق والمساءلة، ومكرهة على أن تقنع في الأخير بشيء واحد فقط وهو ألا تتورط في مناقشة سرقة علمية بصرف النظر عن مستوى البحث المطروح للمناقشة.

لقد رتبت هذه الملاحظات على شكل نقاط مختصرة.

1 - من الصعب جدا إن لم يكن من المستحيل الفصل بين ما هو منهجي وما هو معرفي في البحث الفلسفي. وقد سبق لأستاذنا الدكتور محمود يعقوبي أن نوه إلى هذا الأمر جيدا في أحد مقالاته ¹.

ذلك لأن الكفاءة المعرفية في الفلسفة شرط سابق لتنظيم البحث الفلسفي سواء من حيث صياغة واكتشاف المشكلات وتحليلها أو هيكلية البحث وتبويبه أو الوقوف على طبيعة الأطروحات وقيمتها في سياق ما يقابلها من أطروحات أخرى أو فلسفات معاصرة لها، وذلك لأنه يتعذر فهم فكر ما خارج سياقه وثقافته عصره،

هذا فضلا عن الجانب النقدي الذي يستدعيه كل بحث والذي يعتبر خطوة منهجية هامة لا يمكن القيام بها دون حد أدنى على الأقل من الإحاطة بالجانب المعرفي للموضوع الذي نبحث فيه.

وذلك " لأن الاطلاع على منهجية العمل وقواعد البحث ليس هو الذي يوجد البحث الفلسفي، بل يطلب ممن يوجد أن يوجده على هيئة معينة ووفقا لشروط خاصة ، مثلما أن معرفة قواعد السلوك القويم لا تستلزم بذاتها صدور السلوك السليم، ومعنى هذا أن منهجية الفعل لا تنطرح إلا عندما تكون القدرة على الفعل موجودة، إذ لا معنى لذكر قواعد البحث الفلسفي لمن لا يمكن أن يأتي منه هذا البحث الفلسفي في ذاته " ²

1 - عنوان المقال هو ، مشكلة تعليم الفلسفة، مجلة المبرز، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، العدد 2، 1993

2 - محمود يعقوبي، أصول الخطاب الفلسفي، ص 167.

2 - من لوازم الكفاءة المعرفية عدم الجهل باصطلاحات الفلاسفة ولغاتهم، وهذا ما تشكو منه اغلب البحوث للأسف. ولعل من الأخطاء المؤسفة التي تضمنها توحيد العروض التكوينية بالنسبة لشعب الفلسفة في الجامعة هو إلغاء مقياس: المصطلح الفلسفي والتركيز على مقاييس ليس لها علاقة بالفلسفة من قريب ولا بعيد.

إن الجهل بطبيعة اللغة الفلسفية و خصوصيتها التي تجعلها متميزة عن لغة الكلام اليومي من جهة، وعدم بذل جهد في التثبت من دلالة المصطلحات والحدود التي ترد في نصوص الفلاسفة والمفكرين من جهة ثانية، أنتج ظاهرة غريبة نصادفها بكثرة في البحوث الجامعية و خاصة أثناء المناقشات وهي أن يتورط الطالب الباحث في استخدام كلمات أو عبارات لا يعرف معناها

مثال: جاء في احد بحوث الماستر في الفلسفة ما يلي - (وقد كان هذا الفيلسوف متهما بالرفض) , وحين طلبت اللجنة المناقشة - التي كنت احد أعضائها - من الطالبة الباحثة شرحا لمعنى كلمة الرفض الواردة في هذا القول , لم تتردد في الإجابة وبكل ثقة بأن المقصود هو إبراز البعد النقدي الراض في فكر الفيلسوف موضوع البحث , مع أن الكلمة يقصد بها معنى آخر تماما .

لهذا يطلب من الناحية المنهجية تخصيص ثبت أو لائحة بالمصطلحات والحدود **les termes** الواردة في البحث في بداية العمل أو في آخره، تتضمن الدلالة الفلسفية العامة للمصطلح دون إغفال الدلالات الفلسفية الخاصة التي يعطيها الفلاسفة - كل حسب قاموسه الخاص - لهذا المصطلح .

3 - لاحظت أيضا في كثير من البحوث والمذكرات أن استعمال النصوص لإبراز الآراء والمواقف لا يتم التفريق فيه بين النصوص المصدرية ونصوص المراجع، إلى الحد الذي قد يولد انطبعا بأن لكلا النوعين من النصوص نفس درجة القيمة المعرفية والسلطة التبريرية في إطار البحث الفلسفي.

وهذا الخطأ له وجهان: أن يأخذ الباحث أفكار الفيلسوف من مراجع أو دراسات كتبها عنه باحثون آخرون أو أن يستقي نصوصه من عند غيره مع توفر المصدر الذي ورد فيه كلام الفيلسوف.

وهذا فضلا عن انه خطأ منهجي جسيم غير مسموح به من الناحية الأكاديمية، فانه يكمن خلف الكثير من مشاكلنا الفكرية والثقافية، وذلك لأننا غالبا لا نقرأ للناس بل نقرأ عنهم. فنقع ضحية لنصوص موجهة أو مجتزأة أو منزوعة من سياقها أو مؤولة بشكل تعسفي.

ولهذا فعلى الطالب الباحث أن يحترم التمايز بين نوعين من النصوص "يمكن أن نسميهما المصادر الأساسية والمصادر الثانوية، وان يبدأ أولا بقراءة المصادر الأساسية لمدونه البحثية، أي أن يتجه إلى النصوص بشكل مباشر من اجل أن يمنع نفسه من التأثير كثيرا بقراءات غيره لهذه النصوص، ثم في مرحلة ثانية يمكنه الانتقال إلى النصوص الثانوية التي هي في الحقيقة شروحات يمكنها أن تصقل أو تعدل أو (تدعم) قراءته الأولى للنص"¹

1 - Baptiste Mèlès. **Méthodologie du mémoire de Master.** France. 2014.p 04.

وكمثال شهير على الوجه الثاني لهذا الخطأ يمكن أن نذكر ما يلجأ إليه بعض الطلبة الباحثين حين يأخذون آراء المعتزلة مثلاً من كتاب (الملل والنحل) الذي كتبه الشهرستاني وهو أشعري المذهب أو حين يستقون آراء الأشاعرة و المعتزلة من كتب ابن تيمية وهو سلفي الاتجاه .

مع التأكيد على أن هذا الأمر لا يشكل بتاتا طعنا في نزاهة الشهرستاني او عدالة ابن تيمية، ولكنه يجسد قاعدة منهجية أكاديمية لا يحسن التساهل معها إذا كان الطالب الباحث يريد أن يعطي لما يكتبه نوعا من المصادقية.

4 - إذا كان من المتعذر الإحاطة بكل نصوص مفكر أو فيلسوف أو مذهب أو فرقة كلامية ما، في ظرف زمني وجيز - كما هو الحال مع مذكرات الماستر مثلاً -، فينبغي على الأقل عدم الجهل بالخطوط العامة للفكر محل الدراسة ، وذلك حتى لا تقع في تأويلات متناقضة ومتسعة أحيانا .

من ذلك مثلاً ما وجدته في أحد البحوث من تفسير غريب لموقف متكلمي المعتزلة من (مشكلة الشر) فحواه أن هؤلاء المتكلمين إنما توقفوا عن نسبة الشر إلى الله لكونهم يؤمنون بإلهين اثنين واحد للخير وآخر للشر ، على طريقة بعض الديانات والنحل الشرقية القديمة .

وغرابة هذا التفسير تتجلى حين ندرك أن المعتزلة كانوا معروفين بأنهم أهل التوحيد وبأن موقفهم من مسألة الصفات وهو الموقف المعروف باسم " التعطيل " كان نابعا عندهم من مبدأ التوحيد الذي يرفض حسبهم التورط في افتراض وجود قديمين هما الذات وصفاتها ، هذا فضلا عن كونهم من أوائل الفرق الكلامية التي دخلت في سجلات قوية مع

الديانات الشرقية والفارسية القديمة وعلى رأسها المانوية والزارادشتية كما تشهد بذلك الكتب التي تؤرخ لبدايات علم الكلام عند المسلمين .

5 - دراسة آراء الفلاسفة ومواقفهم بعيدا عن أساليبهم الحجاجية وطرائقهم في الاستدلال والتبرير أو التدعيم العقلي لوجهات نظرهم يجعل البحوث تتحول إلى عروض وصفية خالصة تهتم بالنتائج على حساب طرق التأسيس لهذه النتائج.

وهذا الأمر يجعلنا نقتصر على رؤية تأريخية صرفة تقترب من النمط السردى الإخباري، في حين " أن منهاج الفيلسوف أو منهاجه هي أجدر من كل العناصر الأخرى باهتمام من يؤلف في الفلسفة وبالأخص من يؤلف في تاريخ الفلسفة، لأن جوهر عمله هو أن يعنى إلى جانب شرحه لأفكار الفلاسفة ونظرياتهم بإبراز طرائق التفلسف التي بعد أن كانت جوهر الفكر

الفلسفي تزايد مع مر الأيام في العصر الحديث تغاضي الدارسين عنها " ¹، ويبدو أن هذا الأمر هو ما يفسر وقوع الكثير من الطلبة الباحثين في خطأ عدم التفريق كثيرا بين قول الفيلسوف وحجة الفيلسوف.

6 - اللجوء إلى المواضيع المطروقة و المستهلكة والعامة يمكن أن يكون سببا وراء الكثير من ظواهر الانتحال والسرقة العلمية في مستوى الماستر، لهذا يستحسن أو يفضل - في رأبي الشخصي - اختيار موضوع جزئي يمكن التحكم فيه في إطار المدة الزمنية المحدودة نسبيا أو تناول دراسة أكاديمية جديدة كمدونة بحثية يطلب من الباحث عرضها ومناقشتها

1 - الطاهر واعزيز ، المناهج الفلسفية ، ص 08

بجدية ونزاهة وصدق في عدد محدود نسبيا من الصفحات على اللجوء إلى نسخ كلام الآخرين بشكل آلي .

7 - ما يلحظ أيضا هو أن هناك حالات قليلة يتم فيها تحليل المشكلة إلى ما ينطوي تحتها من مشكلات جزئية والتحديد المبدئي لدلالات الحدود المستعملة في عنوان البحث. مع أن هذا التحليل والتحديد مع وعي الباحث بمقصوده من البحث بصورة واضحة هو ما يساهم في رسم الخطة المتبعة وطبيعة الاستدلال الذي يعتمد عليه البحث، على أساس أن الأمرين متداخلان بشكل لا يقبل الفصل، فالخطة هي بمثابة العرض الذي يتبعه البحث كحركة استدلالية تنطلق من مقدمات وتؤدي إلى نتائج تلزم عنها لزوما منطقيا في حركة متسقة منسجمة , تمنعنا من إقحام عناصر غريبة في صلب الخطة من أجل تضخيم حجم البحث .

8 - ينبغي تخصيص حيز زمني كبير من البحث في القراءة المتأنية والاحتكاك بالنصوص، ولهذا يستحسن من الناحية المنهجية من الأستاذ المشرف والطالب الباحث أيضا أن يتفقا على إعداد بطاقات قراءة مبدئية لفصول أو مباحث لها علاقة مباشرة بموضوع البحث. وقد لمست هذا الأمر بشكل واضح في بعض المذكرات التي سبق لي الإشراف عليها.

إن جعل الطالب الباحث يحتك مباشرة بالنص يشكل حركة مفصلية في كيان البحث بوجه عام وهذا أمر يتكفل به الأستاذ المؤطر ويراقبه بحرص وعدم تساهل.

9 - في مرحلة القراءة ينبغي إعطاء أهمية خاصة لتحديد الروابط المنطقية التي تساعد في الكشف عن البنية الحجاجية للنص المقروء , وخاصة تلك الروابط الدالة على الاستنتاج أو الاستلزام و التي تدل على الانتقال من مرحلة حجاجية إلى مرحلة أخرى .

ذلك أن الاهتمام بضبط أفكار الفيلسوف أو المفكر الذي نقرأ له وجردها وبيان قيمتها لا يتأتى بالوجه الصحيح المطلوب إلا بادراك العلاقات التي يحاول هذا الفيلسوف أو هذا المفكر أن يقيمها بين هذه الأفكار، مثل ترتيب بعضها على بعض أو محاولة تبرير لزوم بعضها عن بعض، ومدى موافقة هذه العلاقات لشروط الاستدلال الصحيح كما يحدده المنطقيون. وذلك لأن " تمييز البنيات الحجاجية للنصوص المقروءة يساعد في الكشف عن المغالطات والأخطاء في الاستدلال من قضية على أخرى " ¹.

وهناك من الباحثين من ينصح القارئ بعمل "مخطط تمثيلي" لما يقرأ **un schéma** يتضمن الخطوات الآتية:

1 -الرأي المطروح

2 - طرق تبريره وتدعيمه

3- الحدود (**les termes**) التي يستعملها الفيلسوف وتعريفها انطلاقاً من لغة الفيلسوف أو المفكر.

1- Guide méthodologique, département de philosophie, université de Montréal – 4 édition– janvier 2011- p06.

4-المصادر أو المسلمات التي ينطلق منها الفيلسوف دون أن يجتهد في تبريرها، وذلك لان الافتراضات المسبقة **les présupposés** لا ينبغي أن يكون لها نفس القوة المنطقية التي تكون للحجة، ومعنى آخر ينبغي التمييز الجيد بين المقدمات وبين البناء الحجائي .

5- ضبط الأفكار والحدود المبهمة والغامضة التي تساعد الباحث في الكشف عن جوانب الضعف فيما يقرأ " ¹

6- هناك حالة من التساهل في الأخذ بتوصيات لجان المناقشة وتصحيحاتها في آخر المناقشة، وهي حالة تعكس واقع التراخي وحتى الاستهتار الذي يضرب منظومة البحث الجامعي بوجه عام، ولذلك يبدو من الواجب على الطالب الباحث أن يتقيد بمذه التصحيحات كما لو كانت شرطا منهجيا إضافيا بدونه لا يمكن للبحث أن يكون مقبولا في صيغته النهائية، وذلك حفاظا على الحد الأدنى من الجدية التي صرنا نفتقدها في بحوثنا الجامعية .

هذه بعض الملاحظات البسيطة التي أتمنى أن تسهم في تصحيح هفوات منهجية يقع فيها الطلبة الباحثون خاصة في مستوى الماستر .

إن الشيء الذي ينبغي التأكيد عليه أولا وأخيرا هو أن البحث في الفلسفة لا يمكن أن يختصر في معرفة بعض القواعد المنهجية العامة على حساب ثقافة الباحث وتكوينه المعرفي، بل ان ماهية هذا البحث تكمن في انه عملية متكاملة الجوانب وجهد نظري للفهم

1- Ibid. – p 05.

والإقناع والتحليل والتقييم , يستند إلى الرصيد المعرفي الصحيح والكافي و المحاكمة العقلية والحس المنطقي والكفاءة في الأداء اللغوي , وهو جهد جوهره التساؤل الحر الذي يستطيع أن يجعل خاتمة كل قول فاتحة لقول جديد .

قائمة المراجع :

1 -الطاهر واعزيز، المناهج الفلسفية ، المركز الثقافي العربي، بيروت – الدار البيضاء ، ط 1، 1990.

2 - محمود يعقوبي، أصول الخطاب الفلسفي – محاولة في المنهجية –، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 .

3 -Baptiste Mèlès. **Méthodologie du mémoire de Master.**
France. 2014.

4 -**Guide méthodologique** – Département de philosophie –
Université de Montréal – 4 édition– janvier 2011.